تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى يكلف قرابة ٣٠,٣٢٩ مليار دولار

اليمن تقترح اقامة منتدى الشراكة الاستراتيجية لتعزيز وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين وتشجيع الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

■ «تقرير/ أحمد حسن

يمثل البرنامج الاستثماري العام بشقيه العاجل ومتوسط المدى الترجمة الفعلية للأهداف والتوجهات العامة ٢٠١٢-٢٠١٤م ، والذي سيعرض اليوم على مؤتمر المانحين لليمن بالرياض سياسات وبرامج عمل خلال الفترة القادمة ، ويتكون البرنامج الاستثماري من جزئين الأول يستهدف تغطية الاحتياجات الملحة للأشخاص والاقتصاد في المدى القصير من خلال إجراءات تركز على تثبيت الاستقرار السياسي وتعزيز الأمن وإعادة الإعمار وتخفيف وطأة الفقر والثاني يستهدف استعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق النمو الشامل والمستدام في المدى المتوسط من خلال الاستثمارات العامة وإصلاح السياسات الكلية والقطاعية.

ففي جانب برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى يتطلب تنفيذه توفير موارد مالية تصل إلى قرابة ٣٠,٣٢٩ مليار دولار ، كما يتبين أن معظم الاستثمارات مخصصة لبناء وإعادة تأهيل البنية التحتية (٤٨,٥ ٪)، وذلك يعني في معظمه قطاعات الطاقة والمياه، إن هذه الاستثمارات ذات رأس مال مكثف بطبيعتها لكنها تفسح المجال لتوليد فرص عمل إن تم استهدافها بالشكل الصحيح. وتشكل الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية ١٩,٨٪) ،والقطاعات الانتاجية (١٣,١ ٪) وبرنامج الحماية الاجتماعية (١٠,٨ ٪) كذلك حصة)

كبيرة من برنامج الاستثمار العام الكلي وترتبط بمجال التركيز الخامس.

ويمثل البرنامج الاستثماري العام أحد أهم الأدوات الحكومية لتحقيق أهداف التنمية متوسطة

وطويلة المدى، ويمثل البرنامج جزءاً محورياً من خطة التنمية، ويتناول الاحتياجات التنموية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤م كما يتوقع أن يمتد تنفيذ عدد من المشاريع إلى فترة أطول من الفترة الانتقالية، ويرجع ذلك إلى طبيعة التنفيذ لتلك المشاريع.

اما في جانب الأولويات العاجلة والتدابير الضرورية فيتضمن هذا المكون من البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية عدداً من الأولويات الأساسية التي تستهدف استعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية، وتستند في المقام الأول إلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، كما يستهدف أيضاً توفير السلع والخدمات الأساسية للسكان وتحقيق العدالة الانتقالية للمتضررين من الأحداث الأخيرة

ويتطلب تنفيذ مكون الأولويات العاجلة والتدابير الضرورية في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية موارد مالية كبيرة، وتقدر الفجوة التمويلية لهذا المكون بحوالي ٤٢٦٠ مليار دولار، فالانتقال السلمي للسلطة يتطلب ٣٠٠ مليون دولار ،والاستقرار الامني يتطلب ٤٤٥ مليون دولار ،فيما يتطلب العون الانساني العاجل وإعادة الاعمار والتأهيل ٣ مليارات و٥٤٢ مليون دولار اما التثبيت الاقتصادي فيتطلب ٤٧٠ مليون دولار.

وبغرض تعزيز التعاون الفعال بين اليمن وشركاء التنمية وتعزيز مساهمة الشركاء في دعم المرحلة الانتقالية في اليمن، يقترح البرنامج عقد حزمة تعاقدات انتقالية ترتكز على أساس الاتفاق الجماعي بين الحكومة اليمنية وشركاء التنمية على الأولويات الرئيسية وعلى إستراتيجية واضحة لكيفية التمويل والتنفيذ، وتتسم بالسرعة والمرونة لتمويل الأولويات العاجلة ولرفع القدرة الاستيعابية للبلاد طبقاً لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتوفير المزيد من الملكية الوطنية لعمليات التمويل وبصفة عامة يمكن القول أن أساليب التمويل للأولويات العاجلة والتدابير الضرورية يرتكز على أربعة عناصر رئيسية هي الاتفاق على الأولويات الرئيسية التي تتطلب الاهتمام العاجل والتمويل متعدد السنوات وتحديد التوليفة المناسبة من أدوات التمويل التي يمكن أن تلبي الأولويات وتسهل الصرف السريع لتمويل التنمية و تحديد هياكل الحكم الأكثر ملائمة ومراقبة أطر العمل لتقييم الإنجاز والامتثال.

وعن اليات التنفيذ يقترح البرنامج أن التنفيذ سيكون بمساعدة شركاء التنمية وأصدقاء اليمن من خلال توسيع وتطوير جوانب التعاون التنموي معهم و يعتبر ذلك عنصراً حاسماً للبرنامج الانتقالي الناجح ،ويجسد هذا مفهوم شراكة التنمية ويحقق المسئولية المشتركة محلياً ودولياً في النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر والتنمية البشرية وبالتالي سيمضي البرنامج الحكومي ومن خلال منتدى الشراكة الاستراتيجية قدماً باتجاه الاستخدام الأمثل للمساعدات الخارجية والتي ترتكز على تعزيز وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين وأصدقاء اليمن وتشجيع الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويمكن اقتراح عدد من الآليات التي يمكن من خلالها تنفيذ الأولويات العاجلة بصورة تحقق الأهداف المتوخاة من البرنامج وتضمن وصول الدعم إلى مستحقيه، وأبرزها آلية التنفيذ المباشر من قبل الجهات المانحة عبر وكالاتها التنموية المتخصصة وهي GTZIS,UNOPS وايضا التنفيذ عبر الآليات الدولية والتنفيذ عبر وحدات تنفيذ المشاريع الناجحة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ،كما يمكن تولي كل من صندوق إعادة إعمار صعدة وصندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة في حضرموت والمهرة تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والاستفادة من تجاربهما السابقة في إعادة الإعمار مع امكانية التنفيذ من خلال دعم تمويل للموازنة العامة ،ويمكن التنفيذ عبر صناديق متعددة التمويل بإدارة البنك الدولي . التنفيذ لبعض المشاريع المتعلقة بالجانب الإنساني عبر منظمات المجتمع المدني المؤهلة.

في ٢٩ من سبتمبر الجاري

افتتاح المهرجان الثالث للرمان بصعدة

■ «صعدة/سبأ

ناقشت لجنة الإعداد لمهرجان الرمان الثالث ٢٠١٢م بمحافظة صعدة في اجتماعها أمس بحضور قيادة السلطة المحلية عددا من المواضيع المتعلقة بعملها.

وأقرت اللجنة افتتاح المهرجان في التاسع والعشرين من سبتمبر الجاري تزامنا مع احتفالات بلادنا بالذكرى الخمسين لثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة اليوبيل الذهبي وكذا الذكرى التاسعة والأربعين لثورة ١٤ أكتوبر المجيدة.

وخلال اللقاء أكدت قيادة السلطة المحلية على ضرورة العمل المتواصل خلال هذه الفترة وبتعاون الجميع في العمل على إنجاح المهرجان الذي يعتبر تقليدا سنويا تقيمه المحافظة.

وشددت على ضرورة دعوة كافة الجمعيات والاتحادات الزراعية للمشاركة في المهرجان وإشعارهم بتقديم معروضاتهم المختلفة وتسويق بضاعتهم عبر المنشورات والملصقات المختلفة.

من جانبه استعرض مدير عام مكتب الزراعة والري بالمحافظة المهندس عبدالرقيب الفأر الاستعدادات والترتيبات الجارية والتصورات التي تم وضعها لتكون دليلاً وخارطة لإعداد وتنفيذ كافة فعاليات المهرجان.

نائبة البنك الدولي تؤكد استعداد البنك تقديم الدعم اللازم لتعزيز استقرار اليمن

■ «الرياض / سبأ

التقى وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أمس في قصر المؤتمرات بالرياض نائبة رئيس البنك الدولي إنجر اندرسون .

وجرى خلال اللقاء بحث جملة من القضايا المتصلة بالترتيبات النهائية لانعقاد مؤتمر الرياض للمانحين المقرر انطلاق جلسات أعماله اليوم بمشاركة واسعة النطاق ورفيعة المستوى للدول والجهات المانحة لليمن .

وفي اللقاء أشاد وزير التخطيط والتعاون الدولي بالدور الفاعل الذي أسهم به البنك الدولي في دعم جهود الحكومة اليمنية المتعلقة بالتحضير لانعقاد مؤتمر المانحين .

واعتبر الوزير السعدي الحرص الذي أبدته الدول والجهات المانحة لليمن في إنجاح مؤتمر المانحين لليمن من خلال تأكيد المشاركة الفاعلة والرفيعة المستوى في فعالياته يجسد تفهم شركاء اليمن لحساسية المرحلة الحرجة التي تمر بها اليمن وأهمية دعم العملية السياسية القائمة في البلاد عقب التوقيع على اتفاق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ومساندة الجهود الحكومية اليمنية الهادفة إلى مواجهة التحديات الاقتصادية الكبرى التي تواجه اليمن .

من جهتها جددت نائبة رئيس البنك الدولي استعداد البنك تقديم كافة أوجه الدعم المتاح لليمن منوهة بالشراكة بين اليمن ومجتمع المانحين التي ارتسمت بها خطوات الإعداد والترتيب لانعقاد مؤتمر المانحين لليمن .

حضر اللقاء وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد الحاوري والوكيل المساعد لقطاع المشاريع الخارجية بالوزارة المهندس محمد المسوري ورئيس المكتب الفني الدكتور علي الجبل ومدير عام الشئون القانونية الدكتور أحمد قلامة الى جانب المدير القطري لمكتب البنك الدولي في اليمن وائل زقوت .

مناقشة القضايا المتعلقة بمشاريع الكهرباء والمياه بمحافظة لحج

■ «لحج/سبأ

ناقش لقاء موسع عقد أمس بمحافظة لحج برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي علي حيدرة ماطر، عدداً من القضايا والمواضيع المتعلقة بمشاريع الكهرباء والمياه ومستوى تنفيذها والصعوبات التي تواجهها.

واستعرض اللقاء، الذي ضم قيادة السلطة المحلية والمشائخ والأعيان بمديرية الملاح، المشاريع المتعثرة في قطاع الخدمات التطويرية، بالإضافة إلى نشاط صندوق النظافة بالمديرية في مجال تحصيل الإيرادات والاستفادة منها في تغطية تكلفة بعض المشاريع المرتبطة بخدمات المواطنين والاستعدادات الجارية لاستقبال العام الدراسي الجديد (٢٠١٢ -٢٠١٣م).

وفي اللقاء اكد المحافظ ضرورة التنسيق والتعاون بين قيادة السلطة المحلية بالمديرية والجهات المنفذة للمشاريع بهدف إنجازها وفقاً للتصاميم والدراسات المتفق عليها، مشدداً على اهمية متابعة الجهات ذات العلاقة بشان توفير المتطلبات الخاصة بتنفيذ المشاريع، واقر اللقاء جملة من الإجراءات العملية بشان القضايا والمشاريع التي تمت مناقشتها.

وثيقة سياسة الشراكة الوطنية في الجمهورية اليمنية تتصدر وثائق اجندة مؤتمر المانحين لليمن ٢٠١٢م

السعدي لـ«الثورة»: الوثيقة ستكفل لمواطني اليمن الحرية والحياة المزدهرة لأنها تركز على التنمية المستدامة

■ «كتب/ أحمد الطيار

تنطلق اليوم بالعاصمة السعودية الرياض اجتماعات مؤتمر المانحين لليمن و

تضم اجتماعات مؤتمر المانحين لليمن ممثلين عن الجمهورية اليمنية، وعن العديد من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، كما يضم ممثلين عن منتدى الأعمال والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في اليمن إضافةً إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية المشاركة بصفة مراقبين و يعتبر اجتماع مؤتمر المانحين للعام ٢٠١٢ بمثابة منتدى لمناقشة قضايا السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات التنموية للحد من الفقر مع مجتمع المانحين لتفعيل دور المساعدات الإنمائية الرسمية.

ويناقش المؤتمر عدداً من الاوراق منها البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٤م والمصفوفة الملخصة للأولويات والموارد للبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ومشاريع الشراكة مع القطاع الخاص ((ppp كما سيتم استعراض مشاريع البرنامج الاستثماري للبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢ - ٢٠١٤ بإجماليات وبرنامج اعادة الاعمار لنفس الفترة وبرامج القطاعات الانتاجية والبنى التحتية وقطاعات تنمية الموارد البشرية وقطاعات الحكم الجيد وقطاعات الادارة العامة وشبكة الامان الاجتماعي.

كما سيقدم الوفد اليمني ورقة عمل عن سياسة الشراكة الوطنية في الجمهورية اليمنية وهي وثيقة تم انجازها أواخر شهر يوليو الماضي بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بصنعاء .

وقال الدكتور محمد سعيد السعدي وزير التخطيط والتعاون الدولي في تصريح خص به" الثورة " إن وثيقة سياسة الشراكة الوطنية في الجمهورية اليمنية تمثل إطار العمل الاستراتيجي للمعونات الخارجية فهي وثيقة سياسة مهمة لحكومة الجمهورية اليمنية التي تؤكد على دور ومسئولية الحكومة اليمنية من خلال جهة التنسيق المركزية فيها و ي وزارة التخطيط والتعاون الدولي) وكذا دور ومسئولية الوكالات الأجنبية في حشد الموارد الخارجية وأعمال تنسيق المعونات وفق القوانين اللوائح السارية في الجمهورية اليمنية كما تحدد ذه الوثيقة الأهداف والمبادئ التي ستواجه إدارة المعونات الخارجية والاستغلال الفعال ل ا من أجل التنمية المستدامة وفي تعزيز بناء الدولة و ما من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة اليمنية .

لافتا الى إن اليمن لا تزال بحاجة إلى أن تمضي قدماً لكي تكفل لمواطنيها الحرية والحياة المزد رة التي ستقود الأمة إلى التنمية المستدامة و ذه الوثيقة الحالية تنطلق من روح مبادئ إعلان باريس وتم إعدادها في سياق من "شراكة بوسان". و ي ترسم الغايات الطموحة التي تستجيب لوضع اليمن واحتياجاتها كما أن ا نتاج لمشاورات مكثفة مع الأطراف والجهات ذات العلاقة في الحكومة اليمنية وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

واضاف الدكتور السعدي :وفي الوقت الذي تبذل فيه الحكومة اليمنية ج وداً امة لكي تقلل تدريجياً من الاعتماد على المعونة الخارجية فإن ا تنظر إلى المعونة ذات الجودة العالية كعامل حاسم في المسار التنموي في اليمن في الأجل القصير والمتوسط وخصوصاً في سياق الربيع العربي الذي نجم عنه إلى حد الآن تغيير القيادة والسير في تنفيذ الآلية التنفيذية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي التي وقعت في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ في الرياض بالمملكة العربية السعودية، وكذلك قرار مجلس الأمن الدولي ٢٠١٤ م .

منوها بج ود مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صنعاء للمساعدات التي قدم ا في إعداد وثيقة السياسة ذه من خلال مشروع ممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك لدعم م في إنشاء قاعدة بيانات المساعدات التنموية وإعداد التقرير الأول حول التعاون التنموي الذي يعكس مستوى المساعدات التنموية الرسمية التي تلقت ا اليمن خلال السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠م

مؤكدا أن الحكومة اليمنية تبنت إطار العمل الاستراتيجي ذا في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في يوليو ٢٠١٢م و الحكومة اليمنية تضع أولوية كبيرة على كافة الأطراف حتى تعمل وفق متطلبات السياسات الموضحة في ذه الوثيقة التي تجسد مبادئ إعلان باريس حول فعالية المعونة وأجندة عمل أكرا وشراكة بوسان للتعاون التنموي الفعال.

التأكيد على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتسريع معدل النمو وخلق فرص عمل

■ «خاص/ الثورة

أكدت دراسة أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بمعدلات أسرع وأكبر يتوقف بشكل كبير على طبيعة ونوعية العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأنه بقدر ما ترتقي بين القطاعين إلى مستوى كبير من الشراكة، فإن التسريع بمعدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل الجديدة وخطوات التنمية تكون أسرع وأكبر وذات آثار إيجابية وأكثر اتساعاً وانتشاراً.

ولفتت أن التجارب الناجحة للعديد من البلدان أثبتت أن الشراكة القوية بين الحكومات والقطاع الخاص أدت إلى إحداث تنمية متسارعة في تلك البلدان، وأنه بدون هذه الشراكة تبقى معدلات النمو ضعيفة وتزداد البطالة والفقر. وأوضحت أن الحكومة اليمنية تعي جيداً هذه الحقيقة، بل والمعادلة الرياضية الثابتة، غير أنها لم تفعل شيئاً ملموساً لتقوية الشراكة مع القطاع الخاص ليتمكن من إدارة التنمية وتحقيق معدلات مرتفعة. وذكرت أن الشراكة بين القطاعين سوف تسهم في تعزيز دور القطاع الآخر، وتزيد من كفاءة وفعالية أدائه، حيث يمكن لكل قطاع أن يوازن ويكمل دور القطاع الآخر، كما أن نقاط القوة في أداء قطاع معين قد تؤدي إلى تقوية نقاط الضعف في القطاع الآخر. كما تؤكد الدراسات أن إقامة شراكة في الوظيفة الاقتصادية بين الحكومة ورأس المال الخاص تظل عنصراً حاسماً لتحقيق نمو مطرد وبصفة دائمة ومستمرة للتطور الاقتصادي. وقالت إن النمو المرتفع لا يمكن تحقيقه في ظل علاقات تنافرية بين الطرفين، بل يحتاج إلى بيئة مستقرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقة قوية تكفل وتؤمن بلوغ الأهداف المنشودة في التنمية. وأشارت إلى أن التجربة العملية لكثير من الدول التي حققت معدلات نمو سواء البلدان الغربية أو الآسيوية، تشير بجلاء إلى قاعدة مصيرية وضرورة الارتباط الوثيق بين نشاط القطاع الخاص واستثماراته وبين طبيعة الدور الذي تقوم به الدولة وتوجهات السياسة العامة وما تتخذه من قرارات.

تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة أداء الأعمال تتصدر البرنامج المرحلي للتنمية والاستقرار

■ «تقرير/ أحمد الطيار

وضع البرنامج المرحلي للتنمية والاستقرار ٢٠١٢-٢٠١٤م مسألة تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة أداء الأعمال في المحور الخامس ويهدف هذا المحور الى تهيئة بيئة مواتية وجاذبة للاستثمار الخاص و تقدم وضع اليمن في مؤشرات بيئة أداء الأعمال.

ويأتي البرنامج المرحلي للتنمية والاستقرار ٢٠١٢-٢٠١٤م استجابة لتجاوز الاختلالات والصعوبات التي واجهت اليمن خلال العام ٢٠١١م وفي سبيل التغلب على التحديات ومعالجة الإشكالات والتعاطي الايجابي مع تطلعات المواطنين ويقول وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد سعيد السعدي انه تم اعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٤م كخطة تنموية للمرحلة الانتقالية تستهدف استعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وتعزيز بناء الدولة، ويستند في المقام الأول إلى الخطط ولاستراتيجيات التنموية السابقة وإلى البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني.

وأضاف : لقد تم إعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للعامين ٢٠١٢-٢٠١٤م بمنهجية تشاركية مع الجهات الحكومية المختلفة ومع شركاء التنمية من قطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني وممانحين، بحيث تضمن البرنامج أهدافاً وسياسات وبرامج عمل ومشروعات استثمارية محددة .

وأشار وزير التخطيط والتعاون الدولي الى أن البرنامج المرحلي وضع مسألة تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة أداء الأعمال في المحور الخامس ويهدف هذا المحور الى تهيئة بيئة مواتية وجاذبة للاستثمار الخاص و تقدم وضع اليمن في مؤشرات بيئة أداء الأعمال. وسيتم تنفيذ هذا المحور من خلال جملة من السياسات والاجراءات وتشمل مواصلة تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي من خلال إصدار وتنفيذ قوانين جديدة مثل قانون السجل العقاري وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة، والتشريعات الخاصة بنظام إنتاج الطاقة الكهربائية المستقل ،إضافة إلى متابعة استكمال إصدار ،((PPPالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية ،ومنظومة مشاريع القوانين واللوائح المعدلة والجديدة ذات العلاقة بتحسين بيئة أداء الأعمال.

كما سيتم إعداد خارطة استثمارية توضح القطاعات الاقتصادية الواعدة والمشاريع ذات الأولوية وتسويقها بين المستثمرين والمهتمين بشؤون الاستثمار في ضوء الدراسات القطاعية للاستثمار ،وأستكمال تفعيل نظام النافذة الواحدة في مكاتب وفروعا لهيئة العامة للاستثمار لتسهيل وتبسيط الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وسيتم ايضا البدء بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للترويج للاستثمار مع التركيز على عرض مزايا وفرص الاستثمار بين أوساط المغتربين اليمنيين في مناطق تركزهم.

وستقوم الحكومة بتنفيذ وتحسين خدمات الرعاية اللاحقة للمشروعات الاستثمارية ،ومعالجة العوائق التي تواجه المشاريع الخاصة المتعثرة مع البدء بالمشاريع ذات التكاليف الاستثمارية العالية وتطوير نظم المعلومات ويشمل ذلك إنشاء مكتبة إلكترونية وقاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمستثمرين، وأتمتة العمليات والإجراءات الخاصة بتسجيل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية ، والربط الشبكي بين الهيئة العامة للاستثمار ومكاتبها وفروعها.

وسيتم استكمال إجراءات تبسيط النشاط التجاري وتقديم خدمات ممتازة وميسرة من خلال النافذة الواحدة، وفتح نافذة خاصة بمعاملات سيدات الأعمال في إطار النافذة الواحدة لوزارة الصناعة ،مع تطوير منطقة عدن، والتنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار وهيئة المناطق الحرة بعدن للقيام بحملات ترويجية مشتركة لتسويق الفرص الاستثمارية الواعدة في المنطقة الحرة ،والتركيز على مؤسسات الأعمال المتوسطة والقصيرة كقاطرة رئيسية للنمو المستدام.

زيادة اسواق بيع الخضار وخول مناطق انتاج جديدة أبرز الاسباب

اسواق بيع الخضار.. كساد غير مسبوق والمزارع الضحية

تشهد اسواق الخضار هذه الايام تدفق كميات كبيرة من الطماطم من مختلف مناطق الانتاج القريبة من العاصمة صنعاء أو البعيدة بغرض محاولة الترويج لها وبيعها في اسواق المدينة والخروج بأقل الخسائر كما يقول احد التجار الامر الذي أدى إلى تراجع كبير في الاسعار حيث وصل قيمة السلة الطماطم سعة ٢٥ كيلو جراما حوالي ٥٠٠ ريال للنوع الجيد ، بينما تراوحت قيمة الانواع الاخرى الاقل جودة بين ٢٠٠ و٤٠٠ ريال اما على الخطوط الطويلة القريبة من مناطق الانتاج فيتم عرض السلة الواحدة على الطريق بسعر ١٠٠ ريال.

استطلاع / منصور شايع

زيادة المعروض

وارجع محللون اقتصاديون السبب الرئيسي وراء ذلك الانخفاض الكبير في أسعار الخضار عموما والطماطم على وجه التحديد إلى ارتفاع المعروض بصورة كبيرة في السوق ودخول مناطق انتاج جديدة غير مشهورة بزراعة الطماطم دخلت لأول مرة على السوق . وأشار المهندس فاروق قاسم / مدير عام التسويق والتجارة الزراعية بوزارة الزراعة والري إلى أن من ضمن الاسباب الهامة هو أنه خلال الموسم الزراعي في مناطق الانتاج الرئيسية مثل محافظات الحديدة ولحج وأبين نضج المحصول فيها في وقت واحد ، إلى جانب الانتاج في المناطق الثانوية كمحافظة صنعاء ومارب اللتين اتجه الكثير من المزارعين فيهما إلى زراعة الطماطم بسبب ارتفاع اسعارها في السوق خلال الموسم الماضي وبالتالي تدفق الانتاج في وقت واحد مما اغرق السوق بهذا المحصول .

صناعة معجون الطماطم

موضحا أن ما يزيد الطين بله هو ان الانتاج من الطماطم لا يتم تصديره إلى الخارج نتيجة اما لضعف المنتج وغير مطابق للمواصفات المطلوبة إلى جانب حساسية المنتج وسرعة تلفه خاصة إذا ما حدثت بعض العراقيل والتأخر في الوصول بالطماطم الى الاسواق المستهدفة في وقتها ومنها ارتفاع درجة حرارة الجو هذه الايام ، كل تلك العوامل اجتمعت وشكلت الفائض من الطماطم في الاسواق . داعيا الجهات المعنية في الحكومة الى عمل مصانع ومعامل خاصة لصناعة معجون الطماطم ودعم المزارعين والشباب لإقامة مثل هذه المعامل والاستفادة من المعروض الزائد عن حاجة السوق من هذه السلعة الاستراتيجية والاستفادة منها في اوقات الندرة بدلا من استيراد ذلك المعجون من الصين .

وفرة الانتاج

وفي سوق الخضار المركزي تستقبل رائحة الطماطم التالفة والمكدسة الى خارج بوابات السوق وما ان تدخل إذا بجميع انواع السيارات الناقلة للطماطم صغيرها وكبيرها يعرض عليك أصحابها ان تشتري منهم وبالثمن الذي تحدده انت . وعند سؤال احد التجار في السوق عن سبب كثرة المنتج من الطماطم في السوق وهو الاخ / عبدالله المراني اكد ان جميع المزارع في الجمهورية جهزت مرة واحدة حيث وقبل شهر رمضان المبارك كنا نبيع السلة الواحدة باكثر من اربعة آلاف ريال وتراجعت اسعارها منذ منتصف رمضان حتى وصلت ذروتها هذه الايام والسبب ارتفاع الحرارة وغزارة الامطار هذا العام حيث كان الانتاج وفيرا ولذا تجد السوق ممتلئة بالطماطم الخولاني والماربي والحديدي ومن كل اليمن .

البيع بخسارة

ويضيف من جانبه الأخ عبد الرحمن الروضي: إن التجار المفاودين او الوسطاء غير موجودين والسبب انه يشتري في المزرعة بسعر مرتفع ويبيعها في السوق بسعر اقل وهذه خسارة علية لذلك تجد ان جميع الموجودين في السوق هم من المزارعين جاءوا بأنفسهم حتى يبيعوا بضائعهم بأنفسهم من اجل البيع المباشر من المستهلك . منوها بانه يدخل الى السوق في اليوم الواحد اكثر من ٢٠٠ سيارة محملة بالطماطم معظمهم يبيعها بخسارة لا يستطيع حتى ادخال تكلفة من يقوم بجني المحصول .

غياب الارشاد

اما المزارع / صالح الفقيه فتحدث من على سيارته المحملة بسلات الطماطم الماربي قائلاً: ان ارتفاع اسعار الطماطم خلال العام الماضي والذي وصل سعر السلة الواحدة الى حوالي ١٢ الف ريال اغرت الكثير من المزارعين وتوجهوا جميعا لزراعة صنف واحد وهو الطماطم مما ادى الى انخفاض اسعارها بهذا الشكل غير المعقول الى جانب غياب الخبرة في زراعة الطماطم حيث نلاحظ ان الاصناف المزروعة غير جيدة وبعضها اتلف في المزرعة بالبرد وأخرى لم يتم الاعتناء بها في المزرعة لذلك تجد المزارع يخسر كثيرا اثناء الانتاج ولا يحصل على شيء لأنها تلفت وغير مقبولة في السوق . داعيا وزارة الزراعة والري الى عمل توعية وإرشاد للمزارعين وتوفير المعلومات الكافية لهم عن حركة الاسعار في الاسواق المختلفة بدلا من العشوائية وتخبط المزارع والتاجر وتنقلهم من سوق لآخر لبيع بضائعهم وخاصة الخضار والتي هي سريعة التلف .

مساعدة المزارع

ويؤكد المزارع الاخ /ضيف الله البهلولي أن من اغرق السوق بمحصول الطماطم ليس المزارع وإنما نتيجة التقصير الحاصل من الجهات المعنية في الحكومة التي لا تقدم شيئا للمزارع والذي كان يفترض عليها تقديم المشورة للمزارعين بعدم الانتاج في وقت واحد تفاديا لما يحدث اليوم من كساد كبير لهذا المحصول وتكبد المزارع الغلبان الخسائر الكبيرة بدلا من توقعاته بالحصول على ارباح خيالية . موضحا ان انتاج محافظة الحديدة مثلا يكفي جميع الاسواق فما بالنا بدخول انتاج محافظات لحج وابين والجوف ومارب وصنعاء والذي تسببت منتجاتها من الطماطم بإغراق السوق كما تشاهد . مطالبا الحكومة بعمل حل لشراء المنتج من المزارع والتصرف في الفائض عن حاجة السوق كالقيام بتصنيعه كصلصة مثلما يحدث بجميع الدول إذا كانوا يريدون مساعدة المزارع والتقليل من خسائره ومن اجل ان يواصل في العمل والإنتاج في مزرعته ولا يتركها ليذهب الى المدينة للبحث عن عمل غير متوفر.

■ حفر البيارات في الأماكن العامة بدون ترخيص.

■ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أسبوع أو بغرامة مالية لا تقل عن ألف ريال، وتضاعف بتكرار المخالفة.

«قانون النظافة»